

أكد أن مجلس الأمة مؤثر رئيسي للحكومة لاستشعار رضا أو غضب المواطنين

خليل عبدالله الخليج: دورنا هو التشريع والرقابة وليس الوعد والوعيد.. والغوغائية

حاوره: جاسم العلي

فيما أكد النائب د. خليل عبدالله الخليج باستطاعته مواجهة الحكومة، وتقييم أداء الوزراء، شدد على أن دور النائب هو «التشريع والرقابة» وليس «الغوغاء والوعد والوعيد». وحذر عبدالله، في حوار مع «الظبية»، الحكومة من أن المرحلة القادمة ستشهد مواجهة مع مجلس الأمة بسبب الخلل وعدم معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة، معتبراً أن «الفرصة التي أعطيت للحكومة في الفترة السابقة كانت كافية».

وأشار إلى أن خطة الخمسية والسنوات «فوق الممتازة»، لأن سبب «دوخة البلد» كانت في عدم وجود خطة مثل هذه في السابق، مستدركاً أن نجاح الخطة التنموية الخمسية والسنوات الجديدة يتطلب علاج كل المعوقات، بالتعاون الجاد والسريع بين جميع الوزارات. وعن سبب المعوقات أوضح عبدالله أن الحكومة تضم وزراء ينتمون إلى تكتلات سياسية، وإذا ما أرادت الحكومة أن ترضي طرفاً فإنها قد تغضب الطرف الآخر، لذا فإن الحاجة تتطلب حكومة تكنوقراط لإنجازها. وإن اعترف بأنه لا يحق له دستورياً المطالبة باستقالة الوزراء، بين عبدالله أن دعوته للوزراء إلى تقديم استقالاتهم هي مجرد اقتراح لرفع الحرج عن سمو رئيس الوزراء، لإعادة اختيار رئيس الحكومة لوزرائه. وهنا تفاصيل الحوار:

هناك خلل في الحكومة والفرصة التي أعطيت لها كافية



الخطة الخمسية والسنوات فوق الممتازة وتحتاج إلى وزراء تكنوقراط

الحكومة تضم وزراء ينتمون إلى تكتلات دعوتية وزراء إلى تقديم استقالاتهم سياسية إذا أرضت الحكومة طرفاً غضب الآخر مجرد اقتراح لرفع الحرج عن سمو الرئيس

يؤيد السياحة النظيفة

دعا النائب د. خليل عبدالله الخليج الحكومة إلى الاهتمام بالسياحة الداخلية أو إلى استقطاب السياح من الخارج، مشيراً إلى أن المواطنين أصبحوا يبحثون عن السياحة خارج بلدهم. وأكد عبدالله أنه من أشد المطالبين بتحويل الكويت لدولة سياحية في المنطقة، بشرط أن تكون سياحة نظيفة ومحترمة، فنحن نملك البنية التحتية المناسبة لإقامة هذه الدولة السياحية. وقال عبدالله: نحن بحاجة إلى دعم وتمكين القطاع الخاص أولاً من إنشاء الفنادق والمجمعات والمتنزهات وغيره، إلى جانب إقرار عدد من القوانين الخاصة بتسهيل استخراج الفيزا السياحية والعائلية لدخول الكويت التي تمكن السياح الزائرين من حضور الفعاليات والمهرجانات المقامة في مواسم معينة، مشيراً إلى أن هذا الأمر لن يتحقق إلا إذا كان

بالمقارنة بالسابق فإن وزارة الإسكان قطعت أشواطاً في تخفيف حدة أزمة الإسكان، ووزير الإسكان يسعى لتقديم الأخص في الموضوع، لكن مع هذا يظل العجز واضحاً ولا يلي تطاعات المواطن، فاليوم يوجد أكثر من مائة ألف طلب إسكاني، ولنا في كل سنة أربعة عشر ألفاً إلى عشرين ألف وحدة سكنية، وبذلك بعد خمس سنوات سيبدأ طلب سكني لأكثر من 60 ألف وحدة، وتبقى مشكلة الإسكان تدور في حلقة مفرغة، والمشكلة أن الوزير والحكومة يدرجان الموقف المعقد ويعد أن ناقشنا الموضوع نحن والوزير بشكل شخصي ومباشر وجدنا أن العرض لا يغطي الطلب والبلاد بحاجة إلى مشاريع ضخمة في الخيران والصبية. كما أن هناك أسراً تعاني أزمة الإيجار المرتفع، وعليه قدم النواب اقتراحات وفي انتظار أن تؤخذ بعين الاعتبار في أجندة المجلس ولو كنت المسؤول عن لجنة الأولويات لكنت قضية الإسكان متصدرة القضايا التي تعالجها اللجنة.

ولماذا أنت غير راض عن عمل لجنة الأولويات؟
أنا لم أكن عضواً في لجنة الأولويات، ولو كنت عضواً فيها لطلبت بالأمور المعلقة، وأنا غير راض عن عمل لجنة الأولويات في المجلس وحتى عن المجلس في أولوياته مع الحكومة التي كان باستطاعتها العمل بطريقة أفضل من الآن. فالنظام في البلاد يحتمك إلى ثلاث سلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، والكل يركز على مخالفات السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويغض النظر عن ممارسات غير صحيحة للسلطة القضائية، وهي إحدى أهم السلطات في الدولة.

وأنا لا أشك في نزاهة القضاء وحديثي عن القضاء يختص بالخلل الإداري، وأكبر دليل ومؤشر على ذلك أن العديد من القضايا يطول بها الزمن في أدرج المحاكم، فالبنية التحتية للسلطة القضائية هي منذ التحرير إلى اليوم لا تتماشى والتزايد السكاني برغم أنه يفترض أن هناك علاقة طردية بين حجم المجتمع وحجم القضاء. وأما المحكمة الإدارية فهي بحاجة إلى نيابة إدارية ملفقات الفتوى والتشريع، بالإضافة إلى ما يفوق 60 ألف قضية خسرتها الحكومة لا يبري أحد أي جهة تتحمل مسؤوليتها؛ إما الفتوى والتشريع وإما الإدارات القانونية في المؤسسات.

إلى أين وصل عمل لجنة التحقيق في موضوع الحيازات الزراعية؟
لجنة التحقيق طالبت ببعض الوثائق من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وتحصلت عليها واللجنة بحاجة إلى وثائق أخرى وعليه فإمدادها المطلوبة في الأول كانت غير كافية، لذلك تم التمديد لفترة أخرى لاستكمال التحقيق والممارسات التي تم استعلاها وليست وليدة اليوم. وهناك أوراق وصلت للجنة مطلع فبراير الفائت وسيتم فتحها والنظر فيها، لكن لا يمكن الخوض فيها الآن لأنها في طي السرية. والمشكلة التي تواجه لجنة التحقيق أن الحكومة حددت مسار تحقيق اللجنة في جزئية بسيطة، أي بمعنى التوقف عند الحيازات الزراعية بالوفرة في الحيازات الشاملة.

ما أهمية إصدار قانون المراقبين الماليين؟
إن إنشاء جهاز المراقبين الماليين سيؤدي إلى تفعيل الرقابة المالية السابقة والتي ستحل الكثير من مشاكلنا والمعوقات التي تواجه التنمية في البلد. والجهاز على عكس ديوان المحاسبة لديه رقابة مسبقة ويقوم بالفترة لأي مخالفات ويحد منها، وحتى لا يتفاجأ ديوان المحاسبة بالكم الهائل من المخالفات والتجاوزات. والحاجة لهذا القانون باتت ضرورة الآن، حيث أن هناك العديد من المخالفات والتجاوزات تصاحب كل مشروع أو عمل، مشيراً إلى أن القانون لم يقدم اعتباطاً بل معالجة خلل حاصل ونحن نؤيد نرى أنه لا بد من إقراره.

وهل دور النائب تشريع ورقابة أو هو غوغاء في المجلس ووعد ووعد، ما يفترض حين انتقاد أداء المجلس أن يكون انتقاداً موضوعياً يخدم البلد، وأنا قدمت استجاباً وورقة طرح فقة من 10 نواب، بل ورفقت لعشرين نائباً، ودور الانتقاد السابق ضم أسئلة برلمانية ولجان تحقيق تقوم بدورها كما ينبغي لأن المجلس الحالي يقدم دوره بمهنية وأخلاق تتنافى ثقافة نشرت قبل فترة في المجلس ونفشت في المجتمع، تقوم على شتم الوزير وقذفه وتجريحه. كما أن المجلس المطل الأول والمجلس السابق للمجلس الحالي لم يتم فيها زحزحة أي وزير من مكانه، ولم يستطع التصدي للفاسدين، والفساد المنتشر حالياً ناتج عن سنوات من الفساد الذي غص النظر عنه والمجلس الحالي قام بإصدار 28 قانوناً عجزت عنها المجالس السابقة، فهذا الخطاب الموحد والمتدفق الذي يوصف به المجلس الحالي دليل على أن الخطاب موجه ومبرمج ومتفق عليه وأن ما يستخدم من كلمات دينية يبرأ بها الحط من شأن المجلس وعرقلة مساره وإرباك عمله.

هناك استياء نيابي كبير من عدم تفاعل الحكومة مع ملاحظات الديوان، فإلى أي مدى يمكن أن يؤثر ذلك على علاقة السلطتين؟
هناك خلل في الحكومة، والمرحلة القادمة ستشهد مواجهة بين الحكومة ومجلس الأمة، حيث إن الفرصة التي أعطيت للحكومة في الفترة السابقة كانت كافية، وإن توجد خطة واضحة المعالم فضلاً عن تقارير ديوان المحاسبة التي تستوضح مواطن الاختلالات وأن المجلس بحاجة إلى تشريعات للحد من ممارسات ضارة في الوزارات والمؤسسات، والحاجة ماسة إلى إعادة منهجية العمل في هذه المؤسسات يكون وفق منهجية متاحة للحكومة ككل.

هل لاتزال مقتنعاً بوجود عدد من النواب والوزراء الذين يحتكمون على شركات مملوكة لهم شخصياً أو لأقربائهم كما صرحت من قبل؟
نعم. أمك معلومات لكنها ليست أدلة قاطعة على الموضوع، فكيف لوزير أو نائب يحارب الفساد، إذا كان هو بدوره صاحب مصلحة، فهذه الشبهة لا بد أن تكون معدومة، وسأوجه سؤالاً لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفتها الوزير المسؤول عن لجنة المناقصات المركزية، فوفقاً للقانون لا يجوز إعطاء أي مناقصة لأي نائب أو وزير أو أحد أقاربهم، وسأوجه سؤالاً لوزير التجارة أطالبه بأسماء الشركات التي حازت مناقصات خلال فترة معينة، وكذا أسماء الذين استحوذوا على تلك المناقصات، وهي معلومة مباحة لا يستطيع الوزير إخفاءها أو إنكارها.

ما رأيك في عمل هيئة مكافحة الفساد حتى الآن؟
أساس وجود هيئة مكافحة الفساد هو مراقبة كل مسؤول في الدولة، بما يشمل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والهيئة بما أن لها استقلالية تامة فممن سنتنق إلى يومنا هذا لم يأت أحد سؤال أو بحث فيما يفعله الآخر، إذن أين موقع الهيئة مما يحدث اليوم، وعند طرح السؤال على الهيئة ترد هذه الأخيرة بأنها وضعت هيكل ولائحة ودورة تدريبية للمسؤولين على أساس يقومون بالحالة المالية وهنا الملاحظ الذي يريد انتقاد الهيئة أن مسؤوليها يتقاضون رواتب عالية ولا يقدمون شيئاً، والانتقادات تلك لا تعتمد على الشخصية بقدر ما هي انتقادات للممارسات، ولا نريد الإساءة لفرد بشخصه، فالتوظيف في هيئة مكافحة الفساد تتعدم فيه الشفافية، ويتم توظيف أشخاص غير مؤهلين لتلك المناصب، وهذا يتطلب مساءلة وزير العدل لتبرهن المسؤولية السياسية والدور الرقابي الذي لا يعني بالتحديد الاستجواب، برغم أن الهدف من الاستجواب هو التقويم والإصلاح، أما إذا تطلب الأمر الاستجواب فلن نتردد.

كيف ترى الجهود الحكومية لحل قضية الإسكان؟

بداية... هل أنت متفائل بأن الحكومة بإمكانها تنفيذ خطة التنمية؟
أنا مقتنع أن باستطاعة الحكومة تنفيذ جزء من الخطة الخمسية التنموية الجديدة التي أقرها المجلس، ولقد قدمت بعض الملاحظات حول الخطة، وأكثرها الحكومة تلك المعوقات، وقالت إنها ستعالج أي مشاكل تعترض مسار الخطة، والمعلوم أن معالجة المعوقات مسؤولية السلطة التنفيذية والتشريعية، ولأن وزارة التنمية لا تملك سلطة على مؤسسات الدولة فقد تم تقديم اقتراح قانون ينشئ مركزاً للتخطيط والتنمية تكون تتبعه المجلس الوزراء وهو الأعلى من أجهزة الدولة المختصة، ويوجه متابعة الوزارات والمؤسسات وتحسين مسار الخطة، فالجانب التشريعي دوره الحد من الممارسات السلبية في مؤسسات الدولة، لذلك سيتم اقتراح قانون بتعيين قيادات الدولة التي ينتظر منها تفعيل عجلة التنمية وتحقيق أهدافها وتلبي ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة.

هذه خطة الخمسية والسنوات فوق الممتازة، لأن سبب دوخة البلد كانت في عدم وجود خطة مثل هذه في السابق، ونجاح الخطة التنموية الخمسية والسنوات الجديدة يتطلب علاج كل المعوقات بالتعاون الجاد والسريع بين جميع الوزارات؛ لأنه لا تملك وزارة التخطيط وحدها القضاء عليها كما قلت.

ما تقييم أداء وزراء الحكومة؟
الأسف ما زلنا نلاحظ أن أداء الحكومة السلبي والضعف الكثرية التي تحبس أنفاس المواطن الكويتي قد تؤدي إلى نتائج سياسية، وهذا شيء سلبي لأنه إذا ما أرادت الحكومة أن ترضي طرفاً فإنها قد تغضب الطرف الآخر من الوزراء، وهذه هي حال البلد منذ سنوات طويلة، وبما أن الدولة أقرت اليوم خطة تنموية خمسية فإن الحاجة تتطلب حكومة تكنوقراط لإنجازها، وأنا أعكس نبض الشارع وبالأخص الطبقة المتوسطة، فالعبث والفضوى اللذان تشهدهما بعض المؤسسات بالدولة، والتي تمتلك إمكانات بشرية ومادية لتقديم خدمات جيدة، بحتمان على النواب المسارعة لتقديم تصورات واقتراحات، وإن كانت بخبرة عالية؛ حتى تصل الرسالة بجدية، فهناك تيارات لا منطوية لبعض الوزراء حول ما يجري في وزاراتهم من تقصير، والأدهى من ذلك أن بعضهم يؤكد أنه مدرك للوضع، لكنه لا يملك الحيلة للمعالجة، مادام الوزير يواجه عراقيل فعلية الاستعانة بالمجلس لتشريع قوانين تساهم في حل المشاكل وإذا هناك قصور فالوزير سيحاسب على ذلك.

لماذا طالبت باستقالة الوزراء؟
هناك حديث دار في أروقة المجلس حول وجود استجابيات وطلبات لتعديل وزارتي، كما أن لقاء جمع رئيس الوزراء بمسؤولين في ديوان المحاسبة ولجنة الميزانيات بالمجلس وبحضور جميع الوزراء ونواب المجلس شهد سخطا كثيراً يتحمله رئيس الحكومة باعتباره، دستورياً، المعنى المباشر للسياسة العامة للدولة، لذا دعوت الوزراء إلى تقديم استقالاتهم لرفع الحرج عن سمو رئيس الوزراء، وعلى الرغم من أنه لا يحق في دستورياً المطالبة بذلك، لكنه اقتراح لإعادة اختيار رئيس الحكومة وزراءه، وأرى أن المجلس هو مؤشر رئيس للحكومة لاستشعار الرضى الشعبي أو عدم الرضى على من يحمل الحقائق الوزارية.

البعض يرى أن المجلس الحائلي مهان للحكومة ولا يستطيع مواجهتها؟
المجلس باستطاعته مواجهة الحكومة، لكن المواجهة الإيجابية التي من خلالها يمكن للمجلس تقييم أداء الوزراء،

أفترأيت كافيه

بنيد القار - شارع محمد عبد المحسن الخرايبي - مقابل أبراج البشر والتكافل - عمارة بهبهاني
Tel.: 66010911 - 22433080

عصائر مميزة للريجيم

أطيب العصائر الطازجة

Fresh Juices

فطائر ومخبزات خفيفة

الآن